

المحور الرابع: سعر الصرف

مقدمة

ببروز التجار الدولية ومختلف عمليات التبادل التجاري، برز ما يسمى بنسبة التبادل بين العملات، او ما يسمى بسعر الصرف وهم وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف الدول من خلال توسيع عمليات الاستيراد والتصدير، فهو أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال قوى العرض والطلب عليه داخل سوق الصرف مما زاد من فعالية المعاملات التجارية.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

أولاً: تعريف سعر الصرف

سعر الصرف هو سعر العملة الوطنية مقدرًا بالعملات الأجنبية للدول الأخرى، فالعملة لا تطلب لذاتها وإنما بغرض التبادل الدولي من خلال عمليات الاستيراد والتصدير والاستثمار في الدول الأجنبية وبغرض المضاربة كذلك في بعض الأوقات، يتحدد سعر الصرف فيما يعرف بسوق الصرف الأجنبي، وهو السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض الصرف الأجنبي طلبًا للعملة الوطنية والطلب على الصرف الأجنبي عرضًا للعملات الوطنية.

ثانياً: أنواع (اشكال) سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

1- سعر الصرف الاسمي: يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعًا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعًا لتغير الطلب والعرض، ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية مما يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2- **سعر الصرف الحقيقي:** هو سعر بين عملتين الذي يأخذ في الاعتبار الأسعار النسبية في البلدين أي: أنه السعر الذي يعكس المعدل الذي يمكن به تبادل السلع المنتجة في بلد ما مقابل السلع المنتجة في بلد آخر، وبحسب سعر الصرف الحقيقي وفق الصيغة التالية:

$$E = e \cdot p / p^*$$

حيث أن E سعر الصرف الحقيقي، و e سعر الصرف الاسمي، و p مستوى الأسعار محليا، و p* مستوى الأسعار في الدولة الأخرى مقاسة بعملتها.

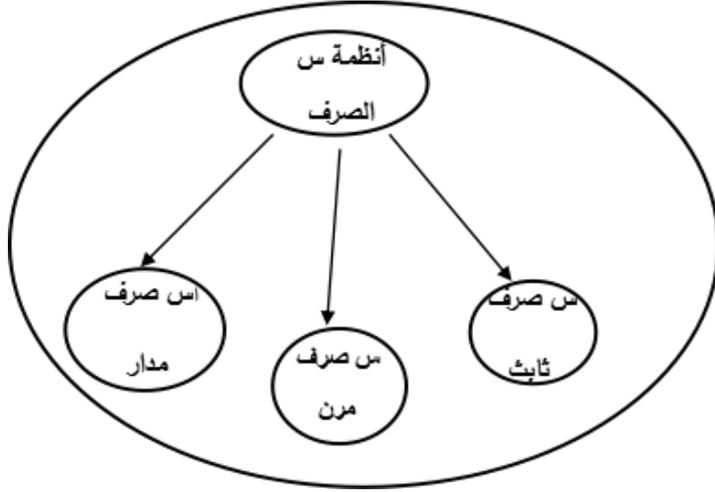
3- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات لدول أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور سعر صرف عملة ما بالنسبة لأسعار صرف مجموعة من العملات الأخرى.

4- **سعر الصرف التوازني:** وهو سعر الصرف الذي يكون متسقا مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، فالصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني.

5- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ثالثا: أنظمة سعر الصرف

يمكن أن يكون سعر الصرف مثبتا أمام عملة أو سلة من العملات، كما يمكن أن يكون مرنا أو معوما، وتميل الدول النامية في الغالب إلى الأول، فيما يسود سعر الصرف المرن في البلدان المتقدمة، ولنظام سعر الصرف دور محوري في نوعية السياسات الاقتصادية الملائمة ومدى فاعليتها، كما أن له انعكاسات مهمة على قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات التي تحدث خارجيا، وتتمثل أنظمة الصرف فيما يلي:



أنظمة سعر الصرف

1- سعر الصرف الثابت:

نظرا للأضرار التي تنشأ عن التقلبات الناتجة عن تحرير سعر الصرف والتي ترتبط بالتقلبات في العرض والطلب على العملة الأجنبية بسبب التغير في العديد من العوامل الاقتصادية، فإن معظم الدول تتبع سعر الصرف الثابت، حيث تقوم بتثبيت سعر صرف عملاتها المحلية في مواجهة أحد العملات الأجنبية أو مجموعة من العملات الأجنبية، ولا يعني تثبيت سعر الصرف عدم السماح له بالتغير على الإطلاق وهذا لعدم إمكانية السيطرة على كل المتغيرات الاقتصادية، لأن سياسات تثبيت سعر الصرف الأجنبي لا بد أن يكون فيها قدر من المرونة فتتدخل الدولة بتعديل سعر الصرف وفقا لمقتضيات حركة النشاط الاقتصادي، فغالبا ما تترك الدول هامش ضيقا يمكن لأسعار الصرف أن تتحرك فيه ارتفاعا وانخفاضاً.

2- سعر الصرف المرن أو المعوم أو الحر

في ظل سعر الصرف المرن فإن البنك المركزي لا يتدخل إلا نادرا في أسواق الصرف الأجنبي، ويكون تحديد سعر صرف العملة المحلية من خلال قوى السوق، فيتحرك سعر الصرف بحرية وفقا للطلب والعرض على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي، وبسبب عدم تدخل البنك المركزي فإن توازن ميزان المدفوعات يتحقق من خلال التوازن بين عجز (أو فائض) الميزان التجاري والتدفقات الرأسمالية للقطاع الخاص الداخلة (الخارجة) دون التأثير على احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي، قد يضطر البنك المركزي للتدخل في الحالات الطارئة التي يمكن أن تؤثر بصورة مبالغ فيها على سعر صرف العملة المحلية.

3 - سعر الصرف المدار

عرفنا أن الأنظمة السابقة لسعر الصرف تستطيع الحد من تقلبات سعر الصرف ولكنها لا تستطيع أن تلغي هذه التقلبات بالكامل. إن نظام سعر الصرف المدار هو أحد أشكال نظام سعر الصرف الحر ولكن مع تدخل السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في تخفيف حدة تقلبات سعر الصرف، ومن أبرز خصائص هذا النظام:

- ✓ يهدف إلى تنظيم عملية تدخل السلطات النقدية في سعر الصرف في الأجل القصير دون التأثير على اتجاه سعر الصرف في الأجل الطويل.
- ✓ لنجاح هذا النظام يجب أن تكون هناك مقدرة للبنك المركزي للتدخل، ومقدار التدخل يتوقف على ما يملكه البنك من أرصدة، فكلما كان رصيد البنك عالياً، كلما كانت مقدرته على التدخل أكبر.
- ✓ يسمح لنظام سعر الصرف أن يكون معوم بنسب معقولة.

الفرع الثاني: سوق الصرف الأجنبي أو سوق العملات (سوق الفوركس)

1- تعريف سوق الصرف الأجنبي: هو السوق الذي يتم فيه تداول عملة مقابل أخرى، أي المكان الذي تباع وتشتري فيه العملات الأجنبية وهو سوق افتراضي ليست سوق منظمة مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع فليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون كما أنها لا تقتصر على أي بلد واحد، وتعد واحدة من أكبر الأسواق في العالم.

2- وظائف سوق الصرف الأجنبي: من بين عمليات الصرف نجد:

أ. **التغطية:** يقصد بها عقد اتفاق بشراء أو بيع عملة أجنبية معينة بسعر يتم الاتفاق عليه حالاً على أن يتم الاستلام والتسليم في المستقبل تجنباً لخطر سعر الصرف الذي قد يسبب خسائر.

ب. **التحكيم أو الموازنة:** وفيه نميز بين نوعين هما:

* **تحكيم أسعار الصرف:** تتعلق عملية تحكيم أسعار الصرف بإيجاد الفروقات بين مختلف أسواق الصرف من حيث أسعار شراء وبيع العملات، حيث يتم شراء العملات في سوق صرف تكون فيه منخفضة السعر، وبيعها في سوق صرف تكون فيه مرتفعة السعر بغرض تحقيق الربح. لكن استمرار عمليات شراء العملات في السوق المنخفض السعر تؤدي إلى ارتفاع السعر ليصبح مساوياً للسعر في السوق الثاني، بينما استمرار عمليات البيع في السوق ذو السعر المرتفع يدفع إلى انخفاض السعر ليصبح مساوياً للسعر في السوق الآخر فيتطابق سعر العملة في السوقين، وتصبح عملية التحكيم هنا ليس لها معنى.

* **تحكيم أسعار الفائدة:** ويقصد بها الاستفادة من الفروقات في أسعار الفائدة الأعلى عند تحويل الأرصدة النقدية السائلة إلى عملة أجنبية من خلال عملية التوظيف، مقارنة بأسعار الفائدة على توظيف العملة المحلية حيث يتم تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية، لكن أسعار الصرف قد تتقلب خلال فترة التوظيف وتصبح في غير مصلحة المتعامل، لذلك يجب عليه التغطية ضد خطر تقلب سعر صرف العملة المحلية مقارنة بالأجنبية، وذلك من خلال تحويل الرصيد الإجمالي لعملة الاستثمار بسعر صرف يتفق عليه مسبقا يكون في مصلحته حتى لا يتلاشى الربح الذي حققه نتيجة الفرق بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية.

ج. المضاربة: بخلاف التغطية والتحكيم التي يسعى فيها المتعامل لإيجاد الفروقات بين مختلف أسعار الصرف ومعدلات الفائدة تجنبنا للمخاطرة، فإنه يبحث في المضاربة عن خطر سعر الصرف بغرض الحصول على ربح من تقلبات سعر الصرف وذلك بناء على توفر المعلومات وتحليل للوضع المالي والتنبؤ باتجاهات سعر الصرف مستقبلا، فإذا توقع المضارب ارتفاع سعر صرف عملة معينة فإنه يشتريها بالسعر الحالي وبيئها في المستقبل عند ارتفاع سعرها، والعكس إذا توقع انخفاض سعر صرف العملة فإنه يقوم ببيعها حاليا بالسعر المرتفع ويقوم بشرائها في المستقبل بالسعر المنخفض، وعليه يحقق ربحا إذا صدقت توقعاته ويحقق خسارة إذا لم تصدق توقعاته.

د. تسوية المدفوعات الدولية: حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية (من سلع و خدمات) إضافة إلى التحويلات الرأسمالية مختلف صورها (قروض و استثمارات) كذلك يحتاج السياح إلى استبدال عملتهم المحلية بعملات أجنبية تعود للدول التي يزورونها او بعملات قيادية (مقبولة دوليا).

3-أنواع سوق الصرف الأجنبي

أ. سوق الصرف العاجل: ويقصد به سعر الصرف السائد يوم حدوث صفقة تبادل واتمام عملية التسليم الفوري، أي التسليم والاستلام يكون في نفس اليوم أو خلال 48 ساعة كأقصى تقدير من تاريخ الاتفاق على الصفقة.

ب. سوق الصرف الآجل: يعرف سعر الصرف الآجل على أنه السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق (آجل) لتاريخ إبرام عقد الصفقة .ويكون تنفيذ العملية كأقل تقدير بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد، وغالبا ما تكون مدة التأجيل لمدة 30 أو 60 أو 90 الى غاية 180 يوم.

4-العاملون في سوق الصرف الاجنبي

▪ **البنك المركزي:** يتدخل في سوق الصرف بغرض تحديد سعر صرف العملة من خلال القيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية، وتنفيذ أوامر الحكومة وذلك بغرض الحفاظ على مركز العملة المحلية واستقرارها.

- **البنوك التجارية:** مهمتها شراء وبيع العملات الأجنبية لمختلف المتعاملين ولحسابها الخاص، حيث يقوم أعوان الصرف الذين يعملون بها بجمع أوامر العملاء والقيام بمقاصات وتحويل الفائض من طلب وعرض العملات الأجنبية إلى السوق ونقل المعلومات حول الأسعار المطبقة بين مختلف البنوك من خلال أجهزة إعلام الاتصال المتوفرة لديهم، بغرض تحقيق مكاسب لهذه البنوك.
- **سماسة الصرف:** وسطاء يقومون بتجميع أوامر شراء وبيع العملات الأجنبية لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، وضمان الاتصال بين مختلف البنوك وتوفير المعلومات حول الأسعار المعمول بها مع الالتزام بالسرية في المعاملات.
- **المؤسسات الصناعية والتجارية:** تطلب هذه المؤسسات العملات الصعبة من أجل إتمام عمليات الاستيراد التي تمثل نشاطها الأساسي وغالبا ما تلجأ هذه المؤسسات للبنوك التجارية أو بيوت السمسرة للقيام بهذه العملية نظرا لتوفر عنصر الخبرة لهؤلاء الأعوان العاملين بصورة دائمة في سوق الصرف.
- **شركاء الاستثمار:** تعتبر شركات الاستثمار ذات أهمية في سوق الصرف بالرغم من توظيفها لنسب صغيرة من مواردها المالية في أصول أجنبية إلا أن هذه المواد لها حجم كبير.

5-العوامل المؤثرة في سوق الصرف الأجنبي

ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات: فإذا تحقق فائض في الحساب يرتفع الطلب على العملة، وبذلك يرتفع سعر صرفها ويحدث العكس في حالة حدوث عجز فإن سعر الصرف ينخفض.

ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات: أي حجم تيار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها يرتفع سعر العملة بالنسبة لدولة ما إذا انتقلت إليها رؤوس الأموال وينخفض سعر صرفها إذا خرجت منها رؤوس الأموال

نشاط البنوك المركزية: عندما تتدخل في السوق يبيعا أو شراء لدعم قيمة العملة أو لخفضها

حالة التضخم إن ارتفاع معدل التضخم يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية للحفاظ على قيمتها مرتفعة (العملة) وفي حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض قيمة العمل

حالة الكساد: وتخفيض العملة للتصدير

الاستقرار السياسي في دولة ما: يجلب رؤوس الأموال أما الاضطرابات وعدم الاستقرار في دولة ما يحجم رؤوس الأموال عن التوجه إليها.

6-مميزات سوق الصرف الأجنبي (الفوركس)

➤ سوق مفتوحة للتداول على مدار 24 ساعة، وهو السوق المالي الوحيد الذي يتم بهذه الميزة.

- سوق غير منتظمة ليس له موقع جغرافي، إذ يتم التفاعل فيه عن طريق الانترنت ويعتبر أقدم واوسع سوق مالية في العالم.
- يعتبر من أكثر الأسواق شفافية لأن المعاملات فيه فورية وذات مصداقية عالية، ويرجع الحفاظ على السيولة والتنظيم المحكم فيه الى القواعد الأخلاقية الصارمة التي يتحلى بها المتعامل بالعملات.
- أسواق الصرف هي أكثر الأسواق حساسية للظروف الاقتصادية والسياسية مما يجعل الاستثمار فيها عرضة للمخاطر (كثقل الأسعار الحاد).
- سوق ذات سيولة عالية لا يعرض حجمها للعقود ولا لأي نوع الأوامر أي يمكن عقد الصفقات التي تريد بيعا او شراء.
- مستوى تكاليف جد منخفض: إذ يمكننا التحكم فيه عن طريق اختيار شركة الوساطة التي تشتترط عمولة ضئيلة كما يمكن فتح حسابات من دون فوائد.
- مستوى عالي من المنافسة إذ يقسم السوق الى طرفين: الثيران الذين يقومون بشراء العملة قصد إعادة بيعها عند ارتفاع سعرها، والدببة الذين يقومون ببيع العملة قصد إعادة شراءها عند انخفاض سعرها.

الفرع الثالث: المخاطر المتعلقة بأسعار الصرف

مقدمة: تؤدي تقلبات الصرف الأجنبي الناتجة عن اختلاف العرض والطلب على العملات الأجنبية، قيام المتعاملين إلى إجراء عدة معاملات من مضاربات ومراجحات في سوق الصرف. ومن هنا أصبح إدارة مخاطر الصرف مهمة رئيسية من مهام سوق الصرف كالتغطية والتحوط ضد هذه المخاطر.

أولا/ مخاطر أسعار الصرف. يتعرض المتعاملون بأسعار الصرف لعدة مخاطر أهمها ارتفاع وانخفاض أسعارها بالإضافة إلى:

1. **خطر السيولة:** يتمثل هذا الخطر في عدم التمكن من إجراء عمليات في سوق الصرف أو إجرائها مع التعرض لنقص في القيمة عند شراء أو البيع العملات.
2. **خطر الطرف المقابل:** يتضمن حالة إفلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العملية ويسمى خطر التسليم وحالة إفلاس الطرف المقابل قبل يوم استحقاق العملية ويسمى خطر القرض.
3. **خطر ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف:** يعتبر أهم خطر يتعرض له المتعاملون في الأسواق النقدية الدولية.

ثانيا/ العوامل المحدثة لمخاطر أسعار الصرف: أي الاسباب التي تؤدي إلى تغير قيمة العملات ويمكن اختصارها في:

ظروف السوق

خبرة المتعاملين وتحليلهم الفني

الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة

مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات

التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات

ثالثا/ تقنيات تغطية مخاطر سعر الصرف: التقنيات المقصودة هنا هي عبارة عن مجموع الإجراءات والتدابير التي تستعملها المؤسسة من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى.

من بين تقنيات تغطية المخاطر نذكر:

أ- تقنيات التغطية الداخلية لمخاطر الصرف الأجنبي: لأن المؤسسة تحاول التحكم في هذه

المخاطر وإدارتها على مستواها وبإمكانياتها الداخلية أو الخاصة دون الحاجة إلى دخول

الأسواق الخارجية أو الاستعانة بأطراف خارجية وتتكون هذه التقنيات من:

1- تقنية المقاصة: وتتبع هذه التقنية الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة وان تجري المقاصة بين المستحقات والمطلوبات الخاصة بكل منهما اتجاه الأخرى ومن الاحتفاظ في دفاتها بمركز مكشوف بالنقد الأجنبي ويجري تسوية الصافي بسدادها لهذا الطرف أو ذاك، وهذا الأسلوب سيخفض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة وتخفف أيضا من المصاريف البنكية وتساعد على إحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة.

2- تقنية المطابقة: قد يستخدم مصطلح المقاصة والمطابقة كمصطلحين مترادفين إلا انه يوجد في الحقيقة اختلاف بينهما فالمقاصة مصطلح يستخدم في حالة التدفقات النقدية بين وحدات اقتصادية تضمها مجموعة واحدة، أما المطابقة فتستخدم بين هذه الوحدات بعضها البعض أو بينها وبين طرف ثالث، وهو أسلوب تتبعه الوحدات الاقتصادية في تطابق التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها والخارجة منها في نفس المواعيد تقريبا بحيث تستخدم المبالغ المستلمة لعملية أجنبية معينة في تسديد المدفوعات المطلوبة بنفس العملية.

3- تقنية التعجيل والتأخير: ويقصد به تعديل الشروط الائتمانية السارية بين الشركات وهذه التقنية تتبع بالنسبة للمدفوعات المعلقة بوحدات مختلفة داخل المجموعة، فالتعجيل يقصد به سداد

التزام مالي في موعد مبكر عن استحقاقه وتهدف التقنية إلى الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو الانخفاض بما يتفق مع مصلحة الوحدة.

4- **تقنية إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية:** تفيد هذه التقنية في أن يلجأ المصدر إلى إصدار فواتير البضاعة المشحونة بالعملة التي يتقون في ثباتها أو بالعملة التي لها سوق صرف أجل لتوفير التغطية، ويفضل المصدر إصدار فواتير البضاعة المصدرة للخارج بعملة دولته حتى لا يتعرض من أخطار سوق الصرف ونفس الشيء ينطبق على المستورد أي المشتري.

5- **إدارة الأصول والخصوم:** ويقصد به إدارة بنود الأصول والخصوم في الميزانية وذلك من خلال زيادة المركز المكشوف للتدفقات النقدية للشركة المقومة بعملات من المتوقع ارتفاع قيمتها وفي نفس الوقت زيادة التدفقات النقدية الخارجية من الشركة والمقومة بعملات من المتوقع تخفيض قيمتها أو العمل على موازنة التدفقات النقدية الداخلة إليها مع التدفقات النقدية الخارجية منها إذا كانت المقومة بنفس العملة.

ب- **تقنيات التغطية الخارجية لمخاطر الصرف الأجنبي:** كونها تستدعي اللجوء إلى أسواق أو متعاملين من خارج المؤسسة ذاتها، كتعامل المؤسسة مع المؤسسات المصرفية من أجل شراء أو بيع العملات بالأجل، وتتضمن أهم هذه التقنيات:

1- **الاقتراض قصير الأجل:** فإذا كان لأحد المصدرين مبالغ بعملة أجنبية تستحق بعد ثلاثة شهور فإنه يقوم بالحصول على قرض بنفس العملة لمدة ثلاثة شهور بحيث تغطي مستحقاته المالية الآجلة قيمة القرض وفوائده، ثم عليه في نفس الوقت تحويل قيمة القرض إلى عملته طبقاً لسعر الصرف الفوري ثم إيداع الحصيلة في ودیعة لمدة ثلاثة شهور، وعندما يتم تحصيل مستحقاته من المستورد يقوم بتسديد القرض الذي كان قد حصل عليه وفوائده.

2- **خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية:** عندما يكون تسديد قيمة السلعة المستوردة بكمبيالات يسحبها المستورد لصالح المصدر لاستحقاقات آجلة مختلفة (والمعروفة باسم تسهيلات الموردين)، فإن المصدر قد يعمل على خصم الكمبيالات لدى أحد البنوك في دولة المستورد والحصول على قيمتها فوراً مقابل عمولة يدفعها للبنك الذي قام بعملة الخصم.

3- **اللجوء لشركات تحصيل الديون:** وهو أن تبیع الشركة مستحقاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى إحدى شركات تحصيل الديون مقابل التنازل عن نسبة من هذه المستحقات لها وتصبح شركة تحصيل الديون في هذه الحالة دائناً أصيلاً في مواجهة المدين وعليها تحصيل مستحقاتها منه بدون الرجوع إلى البائع.

4- الحصول على ضمان حكومي لتغطية مخاطر الصرف: تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير، وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك مقابل قيام المصدر بتسديد عمولة بسيطة للوكالة كي تتحمل الخسائر التي تنجم عن التأخير عن الدفع أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المصدر.

وتقوم البنوك التجارية بمنح ائتمان للمصدرين بشروط مسيرة في ظل الضمانات التي تقدرها هذه الوكالات الحكومية ونظر الاشتداد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للسلع الرأسمالية، فإن هذه الوكالات أصبحت تعرض دعماً مالياً لتسديد الفوائد التي تحتسب على التمويل الائتماني الذي يمنح للمصدرين